أثر برامج التمويل الزراعي على الأمن الغذائي في الجزائر (2000–2022): تقييم مؤشرات أداء القطاع الزراعي

Impact of agricultural financing programs on Algeria's food security (2000–2022): Evaluation of agricultural sector performance indicators

ط.د/ مصطفاوي نادية [1]، أ.د/ براهيمي بن حراث حياة[2]

[1] جامعة مستغانم، مخبر DINAMEX ، nadia.mostefaoui.etu@univ-mosta.dz

[2] جامعة مستغانم، مخبر POIDEX، hayat.benharrat@univ-mosta.dz

تاريخ الاستلام: 2024/03/03 تاريخ القبول: 2024/05/21 تاريخ النشر: 30/ 2024/06

Abstract:

This study aims to analyze the impact of agricultural financing programs on the performance of the agricultural sector and its contribution to food security in Algeria during the period 2000-2022.

The research paper concludes that there is a positive relationship between agricultural performance indicators and food security, while the implementation of Algeria's agricultural financing programs has not succeeded in enhancing this sector's effectiveness or increasing food security levels as expected

Keywords: Agricultural finance; Agricultural finance programs; Agricultural performance indicators; Food security.

Jel Classification Codes: Q 14 ; Q 18 ; N 5 ; O 13.

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل أثر برامج التمويل الزراعي على أداء القطاع الزراعي، وفعاليتها في تحقيق الأمن الغذائي في الجزائر خلال الفترة 2000–2022.

وخلصت الدراسة أنه يوجد علاقة ايجابية بين مؤشرات الأداء الزراعي والأمن الغذائي، كما أن نتائج تطبيق برامج التمويل الزراعي التي تنتهجها الجزائر، لم تنجح في تعزيز فاعلية هذا القطاع أو في رفع معدلات الأمن الغذائي كما كان مُتوقَّعًا.

الكلمات المفتاحية: التمويل الزراعي؛ برامج التمويل الزراعي؛ مؤشرات الأداء الزراعي؛ الأمن الغذائي.

تصنيفات JEL : Q 14 ; Q 18 ; N 5 ; O 13.

المؤلف المرسل : مصطفاوي نادية، **الايميل**: nadia.mostefaoui.etu@univ-mosta.dz

1. مقدمة:

أصبح الأمن الغذائي قضية اقتصادية حاسمة على مستوى العالم، وخاصة في العالم العربي، حيث أصبح من الضروري ضمان توافر الغذاء الكافي للسكان وتحقيق استدامة الإنتاج الزراعي لمواجهة التحديات البيئية والاقتصادية. وتسعى الجزائر كغيرها من الدول العربية إلى تحقيق الأمن الغذائي من خلال إعطاء الأولوية للقطاع الزراعي في سياسات التمويل والبرامج الاقتصادية، وتبني مجموعة من الإصلاحات الزراعية والريفية.

وعليه تهدف هذه الورقة البحثية إلى تحليل أثر برامج التمويل الفلاحي على الأمن الغذائي في الجزائر اعتمادا على مؤشرات أداء القطاع الفلاحي في البلاد من 2000 إلى 2022. وتركز الدراسة على تشخيص حالة الأمن الغذائي الناتجة ومدى تأثر القطاع الفلاحي خلال هذه الفترة. وعلى ضوء ما سبق يمكن طرح إشكالية دراستنا على النحو التالي:

كيف أثرت برامج التمويل الزراعي على مؤشرات أداء القطاع الزراعي والأمن الغذائي في الجزائر خلال الفترة من 2000 إلى 2022؟

وبغرض التعمق في الموضوع أكثر ومحاولة الإجابة على الإشكالية المطروحة تمت صياغة الفرضية الرئيسية التالية:

– ساهمت برامج التمويل الزراعي في تحسين الأداء الزراعي ومستوى الأمن الغذائي في الجزائر خلال الفترة (2000 -2022)

1.1.أهمية البحث:

تتمثل أهمية هذه الدراسة من الدور الحاسم الذي يلعبه قطاع الفلاحة والتنمية الريفية في الجزائر وقدرته على المساهمة في تحقيق الأمن الغذائي. إلا أن القطاع الزراعي يواجه تحديات اقتصادية متعددة، مما يتطلب التشخيص والتحديد الدقيق. بالإضافة ان جدوى سياسة التمويل الزراعي في تعزيز تنمية القطاع الزراعي من خلال إنشاء مؤشرات الأداء والأمن الغذائي لها أهمية كبيرة.

2.1.أهداف البحث: من أبرز الأهداف الأساسية التي يسعى البحث لتحقيقها:

– التطرق إلى مفاهيم عامة حول مصطلحات البحث.

– تقييم برامج التمويل الزراعي في الجزائر منذ سنة 2000.

– تحليل تأثيرات برامج التمويل على أداء القطاع الزراعي و الأمن الغذائي في الجزائر.

3.1.منهجية البحث:

من أجل الإحاطة بجميع جوانب الموضوع، وللإجابة على الإشكالية المطروحة وبما فيها من مراحل، وتماشيا مع ما متطلبات المنهج العلمي من اختيار وتحديد للمنهج المناسب للدراسة، اعتمدنا **المنهج الوصفي** من خلال التحليل والاستعانة بالدراسات والإحصائيات التي جاءت ملمة بالموضوع بالإضافة إلى مجموعة من المصادر والمراجع المرتبطة بالبحث.

حيث تم تقسيم هذه الورقة البحثية على العناصر الرئيسية التالي:

- الإطار النظري لأهم مصطلحات البحث الوصفي
- برامج التمويل الزراعي خلال الفترة 2000-2019
- تحليل نتائج التمويل الزراعي على أداء القطاع الزراعي خلال الفترة 2000-2022
- تحليل وضعية الأمن الغذائي في الجزائر خلال الفترة 2000-2020
- نتائج ومقترحات

2 :الدراسات السابقة

1.2– دراسة الباحثين Mazouzi Drissو Benkheznadji Amina (2024) بعنوان **The Impact Of Agricultural Public Spending On Food Security In Algeria: An Econometric Study For The Period 2001-2021** ،تهدف الدراسة إلى تحليل العلاقة بين الإنفاق الحكومي على الزراعة ونصيب الفرد من الإمدادات الغذائية كمؤشر للأمن الغذائي في الجزائر. وباستخدام نموذج الانحدار المتعدد، وجدت الدراسة أن جميع المتغيرات، باستثناء سعر المستهلك، كان لها تأثير إيجابي على معدل إمدادات الطاقة الغذائية، وأن زيادة هذه المتغيرات أدت إلى انخفاض انعدام الأمن الغذائي. وتبين أن مرونة الإنفاق العام الزراعي هي العامل الأكثر أهمية، يليها الدخل القومي الإجمالي. ومع ذلك، وعلى الرغم من العلاقة الإيجابية، ظل تأثير الإنفاق العام الزراعي ضعيفا، مما يشير إلى الحاجة إلى إعادة توجيه سياسات الدعم الزراعي.

2.2- دراسة الباحثين **طير محمد وبوزيد السايح** (2023)، بعنوان "**أثر برامج الدعم التنموية على القطاع الزراعي والأمن الغذائي في الجزائر**"، اهتمت الدراسة بتحليل البرامج الزراعية الرئيسية للدعم والتمويل، وتقييم تأثيرها على أداء القطاع الزراعي وتحقيق الأمن الغذائي في الجزائر. تطرقت الدراسة الى

عدة مؤشرات توضح العلاقة بين هذين المتغيرين. خلصت الدراسة أن البرامج التمويلية لها تأثيراً إيجابياً على بعض المنتجات الزراعية، بخلاف قطاع القمح، الذي لا يزال يتوقف عليه تحقيق الأمن الغذائي.

3.2- دراسة الباحثة **بن شهيدة سارة** (2023)، بعنوان "**دور الاستثمار الزراعي في تحقيق الأمن الغذائي في الجزائر: دراسة قياسية باستخدام نموذج شعاع تصحيح الخطأ (VECM) خلال الفترة (1990–2021)**"، ركزت الدراسة على اختبار العلاقة المترابطة بين الاستثمار الزراعي والأمن الغذائي في الجزائر من 1999 إلى 2021، وذلك باستخدام منهجية التكامل المشترك والنموذج شعاع تصحيح الخطأ (VECM). يعتبر مؤشر الإنتاج الزراعي في هذه الدراسة مؤشرًا رئيسيًا للأمن الغذائي. تم التوصل إلى نتيجة وجود علاقة إيجابية بين رأس المال البشري والأمن الغذائي. كما تظهر النتائج وجود علاقة عكسية بين الاستثمار الزراعي والأمن الغذائي على مدى الفترة الزمنية القصيرة والطويلة.

4.2- دراسة الباحثين **الماحي ثورية و أوزال عبد القادر** (2020)، بعنوان "**انعكاس سياسة التمويل الزراعي على أداء القطاع الزراعي في الجزائر في الفترة (2000–2018)**"، الهدف من هذه الدراسة تقييم تأثير السياسة المالية الزراعية التي نفذتها الدولة في إطار السياسات الزراعية منذ عام 2000 على أداء القطاع الزراعي، وذلك من خلال مؤشرات للأداء تظهر مدى مساهمة التمويل الزراعي في التنمية الاقتصادية والتبادلات الخارجية وتحقيق الأمن الغذائي.استنتجت الدراسة أن السياسة المالية الزراعية التي اعتمدتها الدولة لم تتمكن من تحقيق تحسن في أداء القطاع الزراعي ولم يساهم في تطوير مساهمته في التنمية الاقتصادية أو تحقيق الأمن الغذائي .

3– الإطار النظري لأهم مصطلحات البحث الوصفي

للإحاطة بموضوع البحث تم التطرق للمفاهيم التي لها علاقة بموضوع البحث، والتي تتمثل أساسا في المصطلحات التالية:

1.3– التمويل الزراعي:

يعتبر التمويل الزراعي عاملا أساسيا في تحسين إنتاجية الزراعة وتعزيز الاستدامة الزراعية وتحقيق الأمن الغذائي، يشير إلى دراسة وفحص وتحليل الجوانب المالية للأعمال الزراعية، بما في ذلك رأس المال المطلوب للزراعة، والتمويل الأساسي الذي تم جمعه، وأنماط استخدام تلك الأموال. وهو يشمل كلا من المنظورين الكلي والجزئي، ويتعامل مع توفير الخدمات المصرفية والموارد المالية المتعلقة بالوحدات الزراعية الفردية، فضلا عن دور القطاع الزراعي الأوسع في الاقتصاد (Admin، 2022).

- **المنظور الكلي:**

يركز التمويل الزراعي الكلي على مصادر التمويل المختلفة للزراعة ككل في الاقتصاد وعمليات الإقراض والقوانين واللوائح وإجراءات المراقبة والرقابة لمختلف المؤسسات الزراعية. ويهتم بإجمالي الطلب الائتماني للقطاع الزراعي، والشروط والأحكام التي يتم بموجبها توفير الائتمان، وطرق الاستفادة من الائتمان الإجمالي للتنمية الزراعية.

- **المنظور الجزئي:**

يركز التمويل الزراعي الصغير على الإدارة المالية لوحدات الأعمال الزراعية الفردية. ويدرس كيف يقوم مزارع واحد بتحليل مصادر الائتمان المتعددة، ومبلغ الائتمان الذي سيتم اقتراضه من كل مصدر، وكيف يقوم المزارع بتخصيص الائتمان بين الاستخدامات المتعددة للمزرعة. كما ينظر أيضًا في الاستخدام المستقبلي للأموال.

كما يشمل التمويل الزراعي أنواعا مختلفة، منها:

– **التمويل الإسلامي:** يلتزم بمبادئ الشريعة الإسلامية التي تحظر المعاملات القائمة على الفائدة وتعزز الممارسات المالية الأخلاقية. وفي السياقات الزراعية، يقدم التمويل الإسلامي بدائل مثل المضاربة (تقاسم الأرباح)، والمرابحة (التمويل زائد التكلفة)، والإجارة (التأجير).

– **التمويل الحكومي:** تلعب الحكومات دورًا مهمًا في دعم الزراعة من خلال آليات مالية مختلفة. ومن الأمثلة على ذلك الإعانات والقروض منخفضة الفائدة والمنح.

– **التمويل الخاص:** يشمل الاستثمارات المباشرة والقروض ومساهمات الأسهم من مؤسسات القطاع الخاص والأفراد. ومن الأمثلة على ذلك البنوك التجارية ومؤسسات التمويل الأصغر وشركات الأعمال الزراعية.

– **التمويل الدولي:** يشمل المساعدات الثنائية والمتعددة الأطراف، والاستثمار الأجنبي المباشر، وتمويل التجارة عبر الحدود. ومن الأمثلة على ذلك البنك الدولي، والصندوق الدولي للتنمية الزراعية، وبنوك التنمية الإقليمية.

– **التمويل الذاتي:** يستخدم المزارعون مواردهم الخاصة لتمويل الأنشطة الزراعية. ومن الأمثلة على ذلك المدخرات وإعادة استثمار الأرباح وتصفية الأصول.

كل نوع من التمويل له مزاياه وتحدياته، غالبًا ما يجمع المزارعون بين مصادر متعددة لتلبية احتياجاتهم المالية والحفاظ على مشاريعهم الزراعية.

2.3– الاكتفاء الذاتي:

يعد الاكتفاء الذاتي من الغذاء مدى قدرة الدولة على تلبية احتياجاتها الغذائية من إنتاجها المحلي. ويشير هذا المفهوم عادة إلى البلدان التي تسعى إلى إنتاج كل أو معظم غذائها للاستهلاك المحلي. فمن ناحية يمكن تعريفها بأنها دولة تغلق حدودها أمام جميع أشكال التجارة الغذائية سواء الواردات أو الصادرات، وتركز مواردها على قطاعها الزراعي حتى تتمكن من إنتاج كل احتياجاتها الغذائية محليا. وبعبارة أخرى، فهو يشير إلى دولة تمارس الاكتفاء الذاتي في إنتاج الغذاء.

ويتعلق الاكتفاء الذاتي الغذائي بشكل رئيسي بركيزة التوافر (أي العرض) للأمن الغذائي، مع التركيز على منشأ الغذاء أو على الأقل القدرة المحلية على إنتاجه بكميات كافية. ويتم قياسه عادة بنسبة الاكتفاء الذاتي (SSR)، وهي النسبة المئوية للأغذية المستهلكة التي ينتجها البلد. تعتبر الدولة مكتفية ذاتيًا إذا كان لديها SSR=1 أو أكثر من 1، في حين أن الدولة التي لديها SSR أقل من 1 لا تكون مكتفية ذاتيًا (FAO.، 2015). (Areidy Beltran-Peña1، 2020)

3.3– الأمن الغذائي:

يتحقق الأمن الغذائي عندما يتمتع جميع الأشخاص، في جميع الأوقات، بالوصول المادي والاجتماعي والاقتصادي إلى الغذاء الكافي والآمن والمغذي الذي يلبي احتياجاتهم الغذائية وتفضيلاتهم الغذائية من أجل حياة نشطة وصحية. (Simon، 2012)

هو مفهوم معقد ومتعدد الأوجه يشمل توافر الغذاء والوصول إليه واستخدامه واستقراره في جميع الأوقات. وهو حق أساسي من حقوق الإنسان وتحدي عالمي يتطلب استراتيجيات شاملة لمعالجة أسبابه الجذرية على المستويات الفردية والإقليمية والعالمية. ويتأثر بعوامل مختلفة مثل تغير المناخ، وندرة الأراضي، والحواجز التكنولوجية، وعدم كفاية إمدادات المياه، والفقر. وينطوي تحقيق الأمن الغذائي على الحد من هدر الطعام، وزيادة التعليم والمعرفة حول انعدام الأمن الغذائي، وتنويع مصادر البروتين، ودعم الفئات السكانية الضعيفة. (Gibson، 2012)

يتكون الأمن الغذائي من أربعة أبعاد أساسية تساهم مجتمعة في ضمان رفاهية الأفراد والمجتمعات: (worldbank، 2022)

- **التوفر المادي:** يشير إلى وجود الإمدادات الغذائية، بما في ذلك الإنتاج المحلي والاستيراد والتصدير والمخزونات.
- **الوصول:** يشمل الوصول الاقتصادي والمادي إلى الغذاء، مع الأخذ في الاعتبار عوامل مثل القوة الشرائية وديناميكيات السوق وشبكات النقل.
- **الاستخدام:** يتناول تحويل الغذاء إلى طاقة وعناصر غذائية، مع مراعاة طرق إعداد الطعام والاختيارات الغذائية وامتصاص العناصر الغذائية.
- **الاستقرار:** يغطي اتساق توافر الغذاء وإمكانية الوصول إليه مع مرور الوقت، مع مراعاة التهديدات المحتملة مثل تغير المناخ والصراعات والصدمات الاقتصادية.

وتتفاعل هذه الأبعاد بشكل ديناميكي، وأي اضطراب فيها يمكن أن يؤدي إلى انعدام الأمن الغذائي. وينبغي للاستراتيجيات التي تهدف إلى تعزيز الأمن الغذائي أن تأخذ بعين الاعتبار معالجة الاختلالات في هذه المجالات لتحقيق نتائج مستدامة.

4.3– انعدام الأمن الغذائي:

يشير انعدام الأمن الغذائي إلى الوصول المحدود أو غير المؤكد إلى الطعام المغذي، والذي يتضمن أيضًا القيود المفروضة على القدرة على الحصول على هذا الطعام بطرق مقبولة اجتماعيًا. ويشمل الجوانب المادية والاقتصادية، مما يؤثر على الأفراد والأسر والمجتمعات بأكملها، ويعاني ما يقرب من 2.4. مليار شخص في جميع أنحاء العالم (حوالي 29.6% من سكان العالم) من انعدام الأمن الغذائي المعتدل أو الشديد.
على الرغم من أن انعدام الأمن الغذائي يحدث في البلدان المتقدمة، فإن غالبية الأفراد المتضررين يقيمون في الدول النامية في جميع أنحاء أمريكا الوسطى والجنوبية، وآسيا، وأفريقيا جنوب الصحراء الكبرى. (worldbank.، 2024)

يعد انعدام الأمن الغذائي قضية معقدة تنشأ من العديد من العوامل المترابطة. بعض الأسباب الرئيسية تشمل: (Murtoff، 2024)

- **عدم الاستقرار السياسي:** يعيش ما يقرب من ثلاثة أرباع الأشخاص الذين يعانون من انعدام الأمن الغذائي في بلدان غير مستقرة سياسيًا.
- **الصراع والحرب:** تعطل الحروب سلاسل الإمدادات الغذائية، مما يؤدي إلى نقصها.

- **التحديات الاقتصادية:** يؤثر ارتفاع تكاليف الأسمدة والوقود على أسعار المواد الغذائية.
- **تغير المناخ:** تؤدي الفيضانات وحالات الجفاف وتغير الأحوال الجوية إلى تدمير المحاصيل والماشية.
- **اضطرابات سلسلة التوريد:** تؤثر اضطرابات الشحن على تدفقات التجارة العالمية.

4- برامج التمويل الزراعي خلال الفترة 2000-2019:

ابتداء من عام 2000، نفذت الجزائر العديد من خطط وبرامج التمويل المستهدفة لدعم القطاع الزراعي وتعزيز التنمية الاقتصادية الوطنية. ومن أهم برامج التمويل التي عرفها القطاع الفلاحي عامة وفرع الزراعة خاصة، يوجد:

1.4- البرنامج الوطني للتنمية الفلاحية (PNDA) 2000-2004: ركز البرنامج على تكييف أساليب الإنتاج وتعزيز الإنتاج المحلي في مختلف القطاعات من خلال تخصيص ما يقرب من 240 مليار دينار جزائري لمبادرات مثل مشاريع التشجير واستصلاح الأراضي في الجنوب وذلك من خلال تجسيد عدة صناديق تمويلية، نذكر أهمها: (شعابنة، 2017، صفحة 02)

1.1.4. صندوق التنمية الريفية واستصلاح الأراضي عن طريق الامتياز: تم إنشاء هذا الصندوق وفقًا للقانون رقم 11- 02 المؤرخ في 2002/12/24، ويهدف إلى مواجهة ظاهرة النزوح الريفي، وإشراك السكان المحليين في عملية التنمية، والحفاظ على الأراضي من التصحر، وحماية الثروة الغابية، والسعي نحو استغلال الأراضي في الجنوب.

وتم استخدام المخصصات المالية لهذا الصندوق كإعانات بهدف تعزيز التنمية. حيث تم توجيه هذه الإعانات لمختلف المبادرات التي تركز على الحفاظ على التربة، وتعزيز الإنتاج الحيواني والنباتي، وتحديث أنظمة الري. بالإضافة إلى ذلك، تم استخدام التمويل لدعم بناء الهياكل الزراعية الحيوية مثل المطاحن والمذابح ومعاصر الزيتون. كما تم تخصيص استثمارات لإصلاح وصيانة المعدات والمرافق البيطرية لضمان حسن عمل الأنشطة الزراعية. (غربي، 2012، صفحة 152)

2.1.4. الصندوق الوطني للضبط والتنمية الفلاحية: انشئ بموجب قانون المالية لعام 2000، الذي ضم كل من الصندوق الوطني للتنمية الزراعية وصندوق ضمان اسعار إنتاج المحاصيل الزراعية لتقديم الدعم المباشر للمزارعين في جميع أنشطتهم الفلاحية. من المهام الاساسية لهذا الصندوق تقديم الدعم المالي لعمليات حفر الآبار في حدود بين 1.500.00دج 2.500.00دج للوحدة وكدا استكشاف المياه،

وانشاء أحواض الإسمنت بسعة 100 م مكعب بدعم قيمته 250.000دج للوحدة، كما يدعم الصندوق الأنشطة المتعلقة بالري والسقي وكذا الطاقة الكهربائية للمناطق الساحلية والصحراوية والهضاب بمبالغ تتراوح بين 170 دج للهكتار إلى 2500 دج للهكتار للمناطق الصحراوية. (حوحو وحوحو، 2011، صفحة 48).

وفيما يتعلق أهم الشعب الزراعية تم دعم لشعبة انتاج الحبوب بقيمة 570دج للقنطار للقمح و500دج للقنطار للخرطال و770دج للقنطار للقمح اللين. بالنسبة للبطاطا، تم تخصيص دعم بقيمة 10.000 دينار لشراء آلات الزراعة. يستهدف هذا الدعم المزارعين الذين يعملون في إنتاج البطاطا على مساحة خمسة هكتارات.

وفي المناطق الجنوبية، تم تعزيز تربية الحيوانات من خلال مبادرات مثل تربية الدواجن، وتوفير الأعلاف، وملء الخزانات، وتطوير تربية النحل وتربية الإبل. وحصلت شعبة الحليب على دعم لشراء معدات متخصصة لمربي الأبقار الذين لديهم ست أبقار أو أكثر، بما في ذلك 400 ألف دج للخزانات المبردة بسعة 6000 لتر و 800000 دج للخزانات الأكبر حجما. بالإضافة إلى ذلك، تم تقديم منحة قدرها 5 دج/لتر لزيادة إنتاج الحليب، وتم تخصيص 1500 دج لكل حقنة كتعويض عن التلقيح الاصطناعي بقيمة 1500دج/للحقنة. (طير و بوزيد، 2023، صفحة 4)

3.1.4. صندوق ترقية الصحة الحيوانية والوقاية النباتية: وبموجب قانون المالية لعام 2000، تم إنشاء صندوق جديد ليحل محل صندوق حماية صحة الحيوان. ويسعى هذا الإطار الجديد إلى تغطية تكاليف كافة مبادرات تنمية الصحة الحيوانية، بما في ذلك الحملات الوقائية وحملات الصحة النفسية، فضلاً عن تعويض المزارعين عن أي خسائر أو أضرار قد يتكبدونها أثناء جهود مكافحة الأمراض والوقاية منها. (تمار و غز الدين، 2019، صفحة 4)

2.4. البرنامج الوطني للتنمية الفلاحية والريفية (PNDAR) (2002/ 2009):

تأسس هذا البرنامج كامتداد للخطة الوطنية للتنمية الزراعية، ليكون بمثابة استجابة شاملة للتحديات الأساسية ومختلف العوامل الطبيعية والفنية والتنظيمية التي تؤثر على الأمن الغذائي. وتكمن أهميته في تحسين ظروف الأنشطة الزراعية والرعوية، وتحسين الوصول إلى الخدمات العامة في المناطق النائية، وتحديث القطاع الزراعي من خلال تشجيع الاستثمار التكنولوجي. وخصصت ميزانية قدرها 360 مليار دينار

لأجهزة الدعم منها 74.32 دينار للهضاب العالية لتسهيل تنفيذ البرنامج. ومن بين الأموال المعتمدة للدعم في هذا البرنامج، نجد صندوق التنمية الوطني للاستثمار الفلاحي بتخصيصات تقدر بحوالي 54.592 مليون دينار جزائري في عام 2008، وصندوق التنمية الوطني للإنتاج الفلاحي بمبلغ 14.500 مليون دينار جزائري في عام 2008. (دهينة، 2016، صفحة 233)، بالإضافة إلى صندوق مكافحة التصحر وتنمية الاقتصاد الرعوي والسهوب، والصندوق الوطني للتعاون الذي يهتم بتأمين مخاطر التمويل الناجمة عن الأنشطة الفلاحية، لتتوسع مهامه لتشمل تعزيز وتطوير الأنشطة الفلاحية والريفية، (صويلح، 2018).

3.4.سياسة التجديد الفلاحي والريفي (PRAR)والمخطط الخماسي (2009 /2019): محتوى هذا البرنامج يعتمد على السياسات السابقة مع التأكيد على الترابط بين الظروف الاجتماعية والاقتصادية الريفية والاقتصاد الزراعي. وخلافاً للمبادرات السابقة، يسلط هذا البرنامج الضوء على عدم إمكانية تجزئة مستويات المعيشة في الريف والاقتصادات الزراعية. (الناصر، 2016، صفحة 2)

وقد تم تخصيص ما يقارب من 1000 مليار دينار من الأموال العامة، وبالتالي يمكننا القول إن هذا البرنامج جاء لمواصلة الدعم المناسب للدولة للتنمية الزراعية بشكل مستمر، وضمان أن القطاع الزراعي مفيد اقتصاديًا، وكذلك ضمان تطوير الريف لتنظيم تطور القطاع الزراعي، الذي قد يحافظ على قدرات الإنتاجية، وبالتالي المساهمة في تحسين مستوى الأمن الغذائي، وشملت سياسة التجديد الريفي على ثلاث ركائز أساسية تتمثل: (الناصر، 2016، صفحة 3 ،4)

– **التجديد الريفي**: تسعى هذه السياسة إلى تعزيز التقدم الشامل في المناطق الريفية من خلال تنفيذ مشاريع مجتمعية، مع التركيز بشكل خاص على شمول جميع الأسر الريفية والمناطق المحلية الصعبة، وإشراك أصحاب المصلحة المحليين المتنوعين.

– **التجديد الفلاحي**: تعطي هذه المبادرة الأولوية للجانب الاقتصادي والإنتاجية لتحقيق الأمن الغذائي الدائم. وفي إطار ذلك، تم تحديد الشعب الزراعية الإستراتيجية الرئيسية مثل الحبوب والبقوليات والأعلاف الحيوانية والبطاطس والحليب واللحوم الحمراء والبيضاء.

– **تعزيز القدرات البشرية والدعم التقني**: يسعى هذا البرنامج إلى تحديث تقنيات الإنتاج وتعزيز الموارد البشرية من خلال الاستثمار في البحث والتدريب والتوعية الزراعية. والهدف هو دفع القطاع الزراعي إلى الأمام، وتعزيز الإنتاجية، وضمان نجاح مختلف البرامج والسياسات المتبعة.

4.4. برنامج توطيد النمو خلال الفترة 2015–2019:

والهدف من هذه المبادرة هو تحويل الزراعة إلى محرك هام للنمو الاقتصادي الشامل. وسيتم تحقيق ذلك من خلال زيادة الإنتاج في القطاعات الزراعية والغذائية الرئيسية وتعزيز التنمية المتكاملة في جميع المناطق الريفية. الهدف النهائي هو ضمان الأمن الغذائي للبلد. (سالم، 2021، الصفحات 47-48)

5.4 . التمويل البنكي للقطاع الفلاحي: من أجل تعزيز دور القطاع المصرفي في تمويل القطاع الفلاحي، تم تخصيص مهام التكفل بهذا القطاع لصالح بنك BADR والصندوق CNMA. الهدف الاساسي للبنك هو المساهمة في منح القروض الفلاحية بمختلف أنواعها بهدف تقوية وتعزيز القطاع الفلاحي وتكييف خدماته المالية وفقا لمتطلبات القطاع. (سعاد م.، 2020، صفحة 48).

حيث تم إطلاق نوعين من القروض المتخصصة تمثلت في القرض الموسمي الرفيق (قرض بدون فائدة) والقرض الاستثماري التحدي، (madr.gov.dz)، وخلال السداسي الأول من سنة 2022، تم منح 283 مليار دج كقروض موسمية استفاد منها 182 فلاحا، في حين وصل عدد الفلاحين المستفيدين سنة 2023 ما يصل إلى 16000 فلاحا. (badrbanque.dz)

إلى جانب ما تم تقديمه لمختلف برامج التمويل التي تسعى تحقيق أهداف التنمية الشاملة، تساهم هياكل أخرى بشكل فعال في تحقيق ذلك، وتتمثل هذه الهياكل في كل من مديريات المصالح الفلاحية المتواجدة عبر التراب الوطني والغرف الوطنية للفلاحة التي تساهم بدورها في دعم، وتوعية، وإرشاد وتمويل الفلاحين والمستثمرين بقطاع الفلاحة عامة والزراعة خاصة من أجل تحقيق الأمن الغذائي، وكذلك في إطار تجسيد الاستراتيجية الوطنية لوزارة الفلاحة والتنمية الريفية.

6.4. خارطة الطريق الزراعية الجزائرية 2020–2024:

لقد كان القطاع الزراعي الجزائري مساهما كبيرا في اقتصاد البلاد. وفقًا لخارطة الطريق التي وضعتها وزارة الزراعة الجزائرية 2020-2024، فإن الهدف هو خفض فاتورة الواردات الغذائية السنوية بمقدار 10 مليارات دولار وتطوير السلع الإستراتيجية مثل القمح والخبز (العادي) والذرة ومحاصيل السكر والبذور الزيتية. وتؤكد خارطة الطريق على أهمية تحديث نظام الري للتخفيف من الإجهاد المائي وزيادة الإنتاجية. وعلى الرغم من التحديات، ظلت سلسلة التوريد الزراعية الجزائرية مرنة خلال الوباء، حيث تجاوز الإنتاج الزراعي 25 مليار دولار في عام 2020. ويساهم القطاع بما يصل إلى 12.4٪ من الناتج

المحلي الإجمالي الجزائري ويوفر أكثر من 2.5 مليون فرصة عمل مباشرة. وتعطي الحكومة الأولوية للقطاع الزراعي لتنويع الاقتصاد وتحقيق الاكتفاء الذاتي من المنتجات الأساسية. توفر خارطة الطريق أيضًا فرصًا للمصدرين والمستثمرين، لا سيما في السلع الأساسية مثل القمح ومسحوق الحليب وفول الصويا والذرة ومكونات الأغذية والمشروبات والأعلاف الحيوانية والبقول والجوز واللوز والخشب. (Ferrah، 2021).

وضعت الحكومة الجزائرية أهدافا طموحة لتحقيق الاكتفاء الذاتي في إنتاج الحبوب. وتهدف الاستراتيجية الجديدة لقطاع الزراعة إلى زيادة الإنتاج المحلي، وخفض واردات بعض السلع، وجذب الاستثمارات لتطوير القطاعات الزراعية الاستراتيجية. وتقدم الحكومة حوافز للمستثمرين المحليين والدوليين لدعم نمو وإنتاجية القطاعات الزراعية الرئيسية. وتتضمن الإستراتيجية خططًا لتقديم الدعم الفني للتسميد والري وتقنيات الزراعة الحديثة. وبالإضافة إلى ذلك، تركز الحكومة على تحسين الري، وتوسيع الأراضي المزروعة، وتعزيز غلة الهكتار الواحد، وخفض فاتورة الواردات الغذائية في البلاد. والهدف هو زيادة إنتاج القمح بشكل كبير بحلول عام 2024 وخفض فاتورة الواردات لمختلف السلع الزراعية. (Oirere، 2021)

ومن جهة أخرى، هناك العديد من الانتقادات الموجهة لبرامج التمويل في قطاع الزراعة في الجزائر نذكر منها:

– يواجه المزارعون تحديات في الوصول إلى التمويل الضروري لتطوير مشاريعهم وزيادة مستويات إنتاجهم؛

– صرامة الشروط التأهيل المفروضة على الفلاحين المتعلقة بإجراءات تنفيذ برامج تمويل، والضمانات، وكيفية الاستفادة، مما يصعب عليهم الاستفادة من هذه البرامج، أو الوفاء بمتطلبات البرامج؛

– عدم كفاية حجم التمويل المتاح للفلاحين والمستثمرين من أجل تلبية احتياجاتهم وتطوير أعمالهم؛

–تأخر صرف التمويل المتعلق ببرامج الزراعة، مما يؤثر على قدرة المزارعين على تنفيذ المشاريع وتحقيق النمو.

5– تحليل نتائج التمويل الزراعي على أداء القطاع الزراعي خلال الفترة 2000–2022

لتحديد تأثير برامج التمويل التي انتهجها الجزائر على أداء القطاع الزراعي خلال الفترة (2000–2022)، فقد تم الاعتماد على أهم المؤشرات الاقتصادية التي لها علاقة مباشرة بنتائج الدعم المالي الموجه للزراعة، والمتمثلة فيما يلي:

1.5 تطور مساهمة القيمة المضافة من الزراعة في الناتج المحلي الخام:

تعتبر مساهمة القيمة المضافة من القطاع الزراعي في الناتج المحلي الخام مؤشرًا هامًا يُستخدم لقياس أهمية الزراعة في اقتصاد البلد، ويعكس هذا المؤشر حجم الإنتاج والخدمات الزراعية التي تساهم في تحقيق الثروة الاقتصادية للبلد.

الشكل 01: القيمة المضافة في قطاع الزراعة من الناتج المحلي الخام بال جزائرPIB

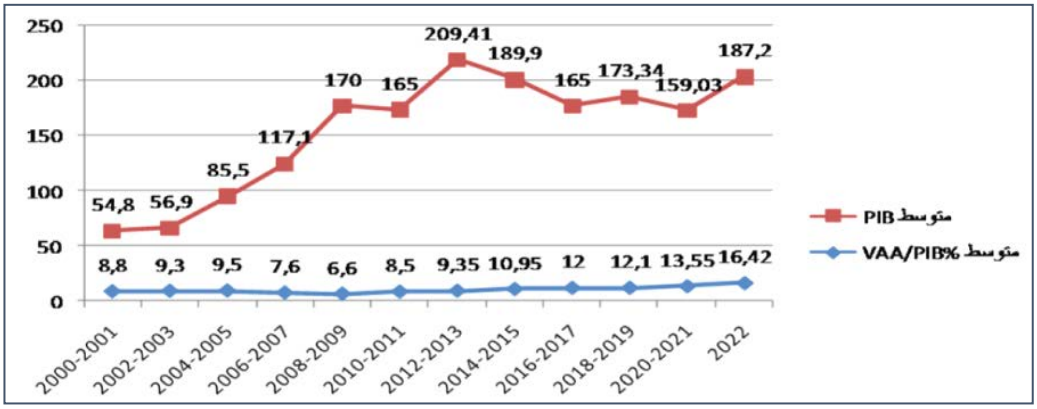

المصدر: إعداد الباحثتين من موقع المنظمة العربية للتنمية الزراعية https://aoad.org/AASYXX.htm

اطلع عليه يوم 10جويلية 2023.

تحليل الشكل:

عند دراسة الفترة (2000–2011) يتضح أن هناك تباين في النمو الاقتصادي ومساهمة الزراعة. وفي الفترة (2000–2007)، كان هناك ارتفاع طفيف في الناتج المحلي الإجمالي، مع تراجع مساهمة الزراعة في هذا النمو. ومن سنة 2008إلى غاية سنة 2010، يلاحظ أن هناك انخفاضًا في الناتج المحلي الإجمالي يقابله انخفاضاً في مساهمة الزراعة.

وبالنسبة للفترة الأحدث (2012–2022)، يمكن ملاحظة زيادة في الناتج المحلي الإجمالي مع زيادة مساهمة الزراعة في هذا النمو. وتشير الأرقام إلى أن الزراعة أصبحت تلعب دورًا أكبر في الاقتصاد خلال هذه الفترة. أن نسبة القيمة المضافة الزراعية إلى الناتج المحلي الإجمالي تتراوح بين 9.35% و16.42%، مع وجود ارتفاع وانخفاض في القيمة على مدار السنوات.

رغم تبني الجزائر سياسات زراعية ضخمة، بدءًا من البرنامج الوطني للتنمية الفلاحية والبرنامج الوطني للتنمية الفلاحية والريفية في الفترة من عام 2000 إلى 2008، ومن ثم سياسة التجديد الريفي في

عام 2009 التي تم فيها استثمار مبالغ كبيرة وأطلقت من خلالها برامج مهمة، مثل البرامج الجوارية للتنمية التي شملت السهول والتلال والمناطق الجبلية، يتضح أن هناك علاقة عكسية بين تطور الناتج المحلي الخام ونسبة القيمة المضافة الزراعية فيه.

2.5. تطور نسبة تغطية الصادرات الزراعية للواردات الزراعية خلال الفترة (2001–2019):

نسبة تغطية الصادرات للواردات الزراعية تعتبر مؤشرًا مهمًا للاقتصاد الزراعي وقدرته على تلبية الاحتياجات الغذائية المحلية والحصول على عائدات مالية من الصادرات. ويعد هذا المؤشر بمثابة أداة قيمة في تقييم مدى فعالية برامج التنمية الموجهة للقطاع الزراعي، وخاصة تلك التي تركز على تعزيز الصادرات الزراعية وخفض الواردات. ويمكن توضيح هذا المؤشر في الجدول 2.

الجدول رقم 2: تطور نسبة تغطية الصادرات الزراعية للواردات الزراعية في الجزائر بالمليون دولار

البيان	الصادرات الزراعية	الواردات الزراعية	التغطية (ص/و)
2005/2001	329.10	3866.11	8.51
2010/2006	212.98	7015.03	3.03
2011	208.51	7826.71	2.66
2012	340.03	11244.49	2.66
2013	568.51	11933.58	3.02
2014	677.00	12872.90	4.76
2015	684.10	10227.50	5.26
2016	771.20	10227.50	6.33
2017	756.80	10332.20	8.49
2018	1239.40	10306.00	7.32
2019	1299.8	9682.30	12.02

المصدر: إعداد الباحثتين من موقع المنظمة العربية للتنمية الزراعية https://aoad.org/AASYXX.htm
اطلع عليه يوم 20 جويلية 2023

تبين البيانات الواردة في الجدول أنه خلال الفترة (2001–2010)، شهدت الصادرات الزراعية تقلبات، شملت الانخفاض والزيادة. إلا أن هذه الاختلافات ضئيلة نسبيًا عند مقارنتها بالدعم المالي والموارد المخصصة من قبل الحكومة. ومن الاتجاهات الملحوظة التي يبرزها الجدول انخفاض نسبة تغطية الصادرات الزراعية مقارنة بالواردات الزراعية، والتي انخفضت من 8.51 إلى 2.66 خلال هذه الفترة، على الرغم من

زيادة الواردات. ويمكن أن يرجع هذا المسار التنازلي في أداء القطاع الزراعي إلى عدة عوامل، أهمها عدم ظهور نتائج تنفيذ البرامج التنموية الزراعية بشكل فعلي. وبعد عام 2011، كان هناك ارتفاع مستمر في صادرات القطاع الزراعي، حيث بلغت ذروتها في عام 2019 بقيمة 208.51 مليون دولار. وفي الوقت نفسه، ارتفعت أيضًا قيمة واردات القطاع الزراعي خلال نفس الفترة، من 7821.71 مليون دولار إلى 9682.30 مليون دولار. ومع ذلك، فإن النتيجة الأبرز والأكثر إيجابية من البيانات هي زيادة نسبة تخطيط صادرات القطاع الزراعي مقارنة بالإنتاج الزراعي. وارتفعت هذه النسبة بشكل ملحوظ من 2.66% عام 2011 إلى 12.02% عام 2019. ويشير هذا التحول إلى تحسن كبير في أداء القطاع الزراعي وظهور نتائج إيجابية للسياسات الزراعية المطبقة خلال هذه الفترة. ويقدم الشكل التالي توضيحا أكثر وضوحا لهذا التقدم.

الشكل رقم 02: تطور نسبة تغطية الصادرات الزراعية للواردات الزراعية بالجزائر %(مليون دولار)

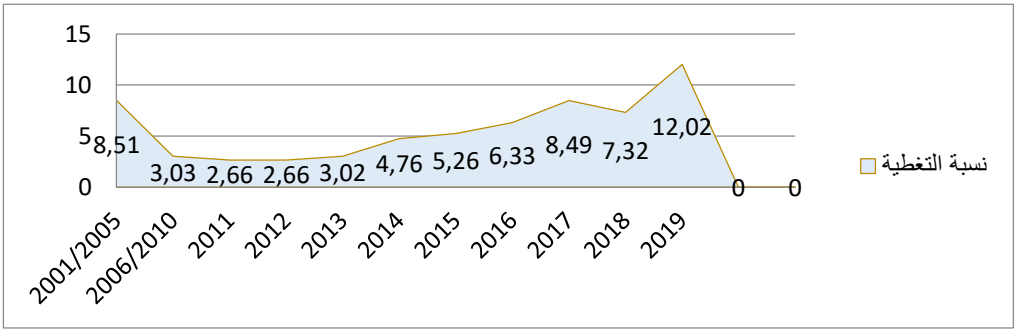

المصدر: من اعداد الباحثتين اعتمادا على معطيات الجدول 02

3.5.انعكاس التمويل الزراعي على توفير فرص العمل خلال الفترة (2000–2022)

إن الارتفاع في نسبة العمال في القطاع الزراعي مقارنة بإجمالي القوى العاملة في البلاد هو بمثابة مقياس لقدرة القطاع الزراعي على جذب القوى العاملة. ويشير هذا الاتجاه أيضاً إلى قوة الحوافز، مثل تحسين الأجور ومستويات المعيشة، التي تساهم في جاذبية المهن الزراعية بين العمال.

وتشير الفترة (2000–2022) إلى زيادة أهمية القطاع الزراعي في توفير فرص العمل في الجزائر، حيث تعكس الزيادة في قوى العمل والنسبة المئوية للعمالة الزراعية اهتمامًا متزايدًا بالزراعة وتطورها كقطاع اقتصادي. قد تكون هناك عوامل مثل زيادة الإنتاج الزراعي، وتحسين البنية التحتية الزراعية، ودعم السياسات الحكومية للزراعة هي التي تساهم في هذه الزيادة.

الشكل04: تطور القوى العاملة الزراعية في الجزائر خلال الفترة(2000-2022)

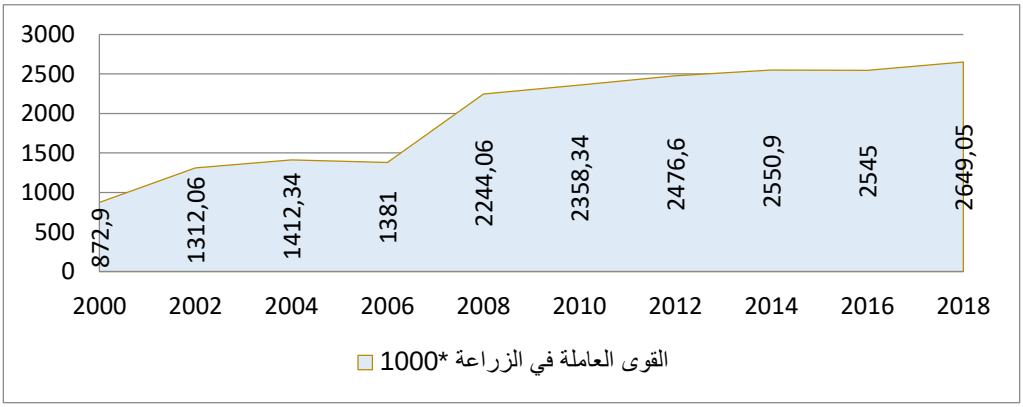

المصدر: الكتب السنوية للإحصائيات الزراعية من إصدارات المنظمة العربية للتنمية الزراعية

المجلد (24-26-28-30-32-34-35-39-41)

تحليل الشكل:

شهدت الفترة (2005-2014) زيادة نسبة القوى العاملة الزراعية، حيث ارتفعت من 1.381.000 عامل في عام 2006 إلى حوالي 2.550.600 عامل في عام 2014، وهو تقريبًا ضعف العدد. في الوقت نفسه، زادت نسبة العمالة الزراعية في العمالة الكلية. حيث عام 2000، كانت نسبة العمالة الزراعية تبلغ حوالي 14.2٪ من العمالة الكلية، وزادت إلى حوالي 22.27٪ في عام 2007. في عام 2016، وصلت النسبة إلى حوالي 21٪. وفي عام 2015، بلغت نسبة العمالة الزراعية حوالي 41.57٪ من العمالة الكلية، وهذا بسبب زيادة العمالة المؤقتة في ذلك العام.

في حين أظهر إجمالي القوى العاملة الزراعية نمط نمو مستقر نسبيًا خلال الفترة (2016-2022) إلا أن خبراء الزراعة حددوا نقطتين مهمتين هما:

- التوزيع المتناقض للقوى العاملة بين المناطق الشمالية والجنوبية: شهدت القوى العاملة الزراعية في المناطق الجنوبية ارتفاعا متقلبا ومستمرا، في حين تظهر المناطق الزراعية الشمالية اتجاها مخالفا. وقد يكون هذا التفاوت مؤشرا على الاختلالات الإقليمية في التنمية الزراعية، مما يستلزم سياسات وتدخلات مصممة خصيصا لمعالجة التحديات والفرص الفريدة في كل منطقة.
- تحديث الإنتاج الزراعي والمكننة أدى إلى التمييز بين النقص في العمالة المؤهلة والزيادة في العمالة غير المؤهلة. وينبع هذا الخلل من تطور متطلبات القطاع الزراعي حيث يتكيف مع التقدم التكنولوجي والأتمتة،

الأمر الذي قد يؤدي عن غير قصد إلى تفاقم أوجه القصور في سوق العمل من خلال خلق عدم تطابق بين القوى العاملة المتاحة ومتطلبات القطاع.

6- تحليل وضعية الأمن الغذائي في الجزائر خلال الفترة 2000–2020

نظرا لوجود العديد من المؤشرات التي تستخدم لقياس الأمن الغذائي، ومنها: (Sassi، 2017)

– **انتشار نقص التغذية (PoU)**: يقيس هذا المؤشر نسبة السكان الذين ليس لديهم ما يكفي من الطاقة الغذائية لتلبية احتياجاتهم الأساسية من الطاقة. وهو يعكس انتشار الجوع ونقص التغذية.

– **انتشار انعدام الأمن الغذائي المتوسط أو الشديد:** يقيّم هذا المؤشر مدى معاناة الناس من عدم كفاية فرص الحصول على الغذاء. وهو يعتمد على مقياس تجربة انعدام الأمن الغذائي (FIES) ويأخذ في الاعتبار شدة انعدام الأمن الغذائي وتكراره.

– **متوسط كفاية إمدادات الطاقة الغذائية (ADESA)**: يقوم ADESA بتقييم مدى كفاية إمدادات الطاقة الغذائية على المستوى الوطني. فهو يشير إلى ما إذا كان متوسط استهلاك الطاقة يلبي المتطلبات اليومية الموصى بها.

– **متوسط قيمة إنتاج الغذاء (AVFP)**: يعكس AVFP القيمة الإجمالية للأغذية المنتجة داخل البلد. ويقدم نظرة ثاقبة حول توافر الغذاء والقدرة الإنتاجية.

– **حصة إمدادات الطاقة الغذائية المستمدة من الحبوب والجذور والدرنات:** يسلط هذا المؤشر الضوء على الاعتماد على الأغذية الأساسية مثل الحبوب والجذور والدرنات. يعد تنويع الأنظمة الغذائية أمرًا ضروريًا لتغذية أفضل.

– **متوسط إمدادات البروتين:** يساعد تقييم مدى توفر البروتين على فهم ما إذا كانت الأنظمة الغذائية توفر ما يكفي من البروتين للصحة والرفاهية.

– **متوسط عرض البروتينات ذات الأصل الحيواني:** يركز هذا المؤشر على مصادر البروتين الحيواني، والتي تعتبر ضرورية للتغذية المتوازنة.

وعليه ارتأينا في هذه الدراسة، التطرق إلى أهم المؤشرات التي تعكس واقع برامج التمويل الزراعي على الأمن الغذائي في الجزائر خلال الفترة 2000- 2022:

1.6. نسبة الاعتماد على واردات الحبوب لتلبية الاحتياجات الغذائية:

يظهر مؤشر الاعتماد على واردات الحبوب كمقياس حاسم في تقييم قدرة أي بلد على تلبية احتياجاته المتنوعة من الحبوب من الخارج. يعد هذا المؤشر جزءًا لا يتجزأ من دراسة الأمن الغذائي في البلاد وقياس درجة الاعتماد على إمدادات الحبوب الخارجية، فضلاً عن مدى الاكتفاء الذاتي المحلي في توفير المواد الغذائية الأساسية مثل القمح والأرز والشعير والذرة. وتلعب هذه المحاصيل الأولية دورًا محوريًا في النظام الغذائي للعديد من الدول العربية، بما في ذلك الجزائر. والشكل البياني رقم 04، يوضح تطور هذا المؤشر خلال الفترة (2000-2020)

الشكل رقم 04: نسبة الاعتماد على واردات الحبوب خلال الفترة 2000-2020

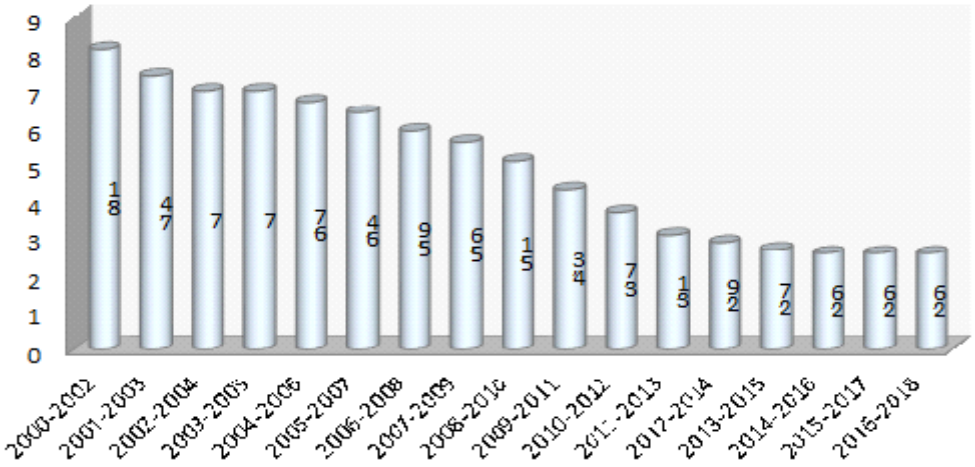

المصدر: من اعداد الباحثتين من معطيات مجموعة مؤشرات الأمن الغذائي منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة

تحليل الشكل:

من خلال تحليل القيم التاريخية لهذا المؤشر خلال الفترة (2000-2020)، تظهر وجود تقلبات وتغيرات في مستوى اعتماد الجزائر على الحبوب المستوردة. في السنوات الأولى من الفترة الممتدة بين سنة 2000وسنة 2002، نسبة اعتماد مرتفعة بلغت حوالي 79.7٪، مما يعكس الاعتماد قوي على الحبوب المستوردة لتلبية الاحتياجات الغذائية الداخلية. بعد ذلك شهدت قيمًا متذبذبة ومتغيرة بين 68٪ و75٪ خلال الفترة 2003-2021.

تشير التقلبات إلى أن البلاد لا تزال تواجه تحديات الأمن الغذائي، مما يتطلب مزيدًا من الاهتمام والتدخلات السياسية المستهدفة لضمان التنمية الزراعية المستدامة، والاكتفاء الذاتي، والرفاهية العامة للسكان.

2.6 نسبة السكان الذين يعانون من نقص في توفر الغذاء والتغذية:

يستخدم هذا المؤشر كمقياس حاسم لتقييم مدى توفر الغذاء والتغذية الكافية لسكان البلد، حيث يعكس حالة الأمن الغذائي السائد والحالة التغذوية داخل الدولة. ومن خلال تتبع تقلبات هذا المقياس مع مرور الوقت، يمكن قياس تطور أو تراجع الظروف الغذائية بشكل فعال، مما يتيح اتخاذ قرارات مستنيرة وتدخلات سياسية مصممة لتعزيز التنمية الزراعية المستدامة، والاكتفاء الذاتي، ورفاهية السكان بشكل عام. كما يوضح الشكل التالي تطور نسب هذا المؤشر خلال الفترة (2000–2022) كما يلي:

الشكل رقم 05: نسبة السكان الذين يعانون من نقص في توفر الغداء والتغذية في الجزائر

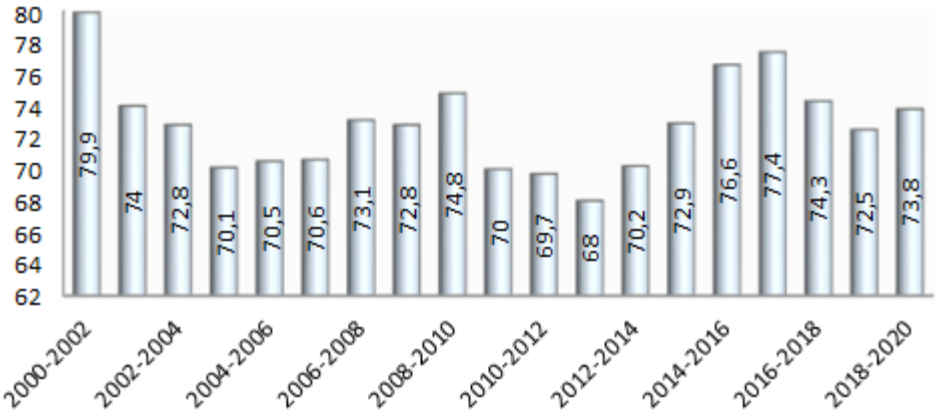

المصدر: من اعداد الباحثتين اعتمادا على مؤشرات الأمن الغذائي منظمة الأغدية والزراعة للأمم المتحدة.

تحليل الشكل البياني:

تراجعت نسبة السكان الذين يعانون من نقص في توفر الغذاء والتغذية في الجزائر على مدى السنوات. بدءًا من نسبة 8.10٪ في الفترة 2000–2002، تراجعت النسبة تدريجيًا إلى أقل من 2.5٪ في الفترة 2017–2019 وما بعدها.

يشير تراجع هذه النسبة إلى تحسن الأمن الغذائي في الجزائر خلال الفترة المحددة. وتعكس هذه النسب المنخفضة تحسنًا في توفر الغذاء والتغذية الكافية للسكان.

ويؤكد انخفاض هذه النسبة التحسن الملحوظ الذي شهده الأمن الغذائي بالجزائر خلال المدة المحددة. وتعتبر هذه النسب المتناقصة بمثابة مؤشر على تعزيز توافر الغذاء والتغذية الكافية للسكان.

ويمكن أن يعزى تحقيق هذا التحسن المستدام في الأمن الغذائي إلى الجهود المتضافرة التي تبذلها الحكومة الجزائرية والمنظمات ذات الصلة. وقد ركزت هذه الجهود المتضافرة على تعزيز الإنتاج الزراعي المحلي، وتعزيز مرونة سلسلة الإمدادات الغذائية، ورفع معايير التغذية السكانية، وبالتالي ضمان مستقبل أكثر أمنًا غذائيًا.

3.6. متوسط توفر الطاقة الغذائية الكافية:

يُستخدم هذا المؤشر لتقييم مدى توفر الطاقة الغذائية الكافية للفرد الواحد في دولة معينة، ولقياس مدى تغطية احتياجات السكان للسعرات الحرارية من الأغذية. ويُعتبر جزءًا من تحليل واقع الأمن الغذائي والشكل البياني رقم 06 يوضح تطور هذا المؤشر خلال الفترة (2000- 2022) كما يلي:

الشكل رقم 06: متوسط الطاقة الغذائية للفرد في الجزائر

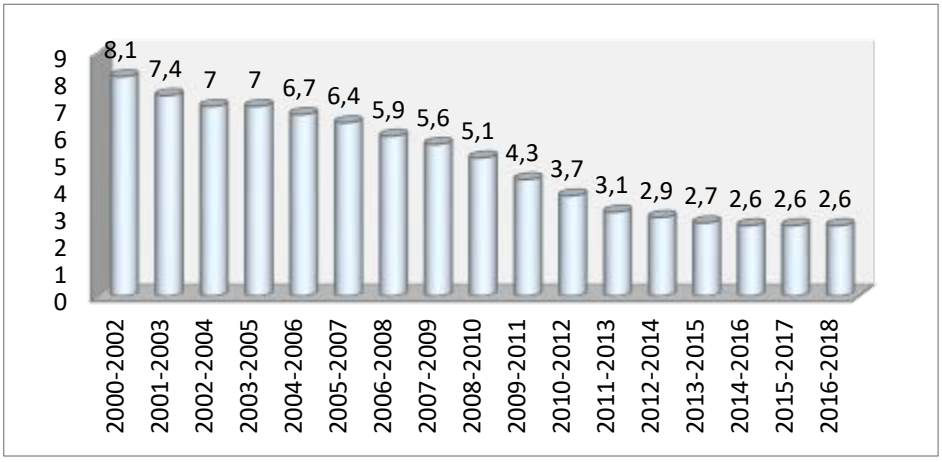

المصدر: من اعداد الباحثتين اعتمادا على مؤشرات الأمن الغذائي منظمة الأغدية والزراعة للأمم المتحدة.

تحليل الشكل البياني:

ان توفر الطاقة الغذائية الكافية في الجزائر شهد تراجعا كبيرا على مر السنين حيث تراوحت بين 2.60٪ و6.70٪ من عام 2004 إلى 2016.ففي بداية الفترة، كانت نسبة توفر الطاقة الغذائية الكافية مرتفعة بنسبة 8.10٪ في الفترة 2000-2002.وفي الفترة من عام 2017 إلى2022، أصبحت نسبة توفر الطاقة الغذائية الكافية أقل من 2.5٪.

يمكن اعتبار الانخفاض في متوسط توافر الطاقة الغذائية الكافية بمثابة تطور إيجابي، مما يشير إلى تحسن الأمن الغذائي في الجزائر خلال الفترة المحددة. ويمكن أن يعزى هذا التحسن إلى مجموعة من العوامل، مثل زيادة إنتاج المحاصيل الزراعية المحلية وتعزيز شبكات توزيع الأغذية.

تحديات الفترة الأخيرة: انخفاض نسبة توفر الطاقة الغذائية الكافية في الفترة الأخيرة (2017-2022) يشير إلى وجود تحديات تتعلق بتأمين الغذاء الكافي للسكان. قد تكون هذه التحديات مرتبطة بعوامل مثل التغيرات المناخية والتقلبات في الإنتاج الزراعي والاضطرابات الاقتصادية.

4.6. الناتج المحلي الإجمالي للفرد بالقوة الشرائية للدولار:

يعمل هذا المؤشر على تقييم القدرة الاقتصادية الشاملة لأي بلد من خلال الأخذ في الاعتبار متوسط دخل الفرد من سكانه، المعدل حسب القوة الشرائية للدولار الأمريكي. يُنظر إليه على نطاق واسع على أنه أحد أهم المقاييس الاقتصادية والاجتماعية، حيث يُظهر نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي وفقًا لتعادل القوة الشرائية مستوى المعيشة والقوة الشرائية لكل فرد داخل الدولة.

الشكل رقم 07 : تطور الناتج المحلي الإجمالي للفرد بالقوة الشرائية خلال الفترة (2000-2021)

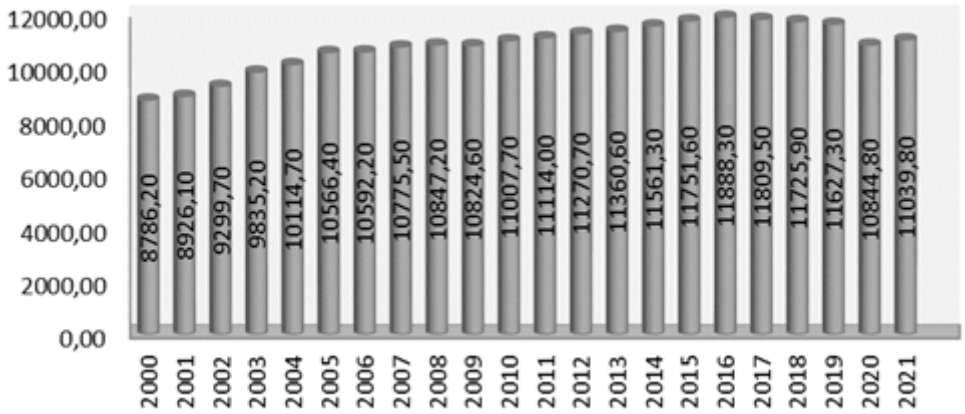

المصدر: من اعداد الباحثتين اعتمادا على مؤشرات الأمن الغذائي منظمة الأغدية والزراعة للأمم المتحدة.

تحليل الشكل البياني:

يلاحظ أن الناتج المحلي الإجمالي للفرد بالقوة الشرائية للدولار قد ارتفع بشكل عام خلال هذه الفترة. هذا يعكس نمو الاقتصاد وزيادة إنتاجية العمل وإجمالي الثروة في البلد. خلال المرحلة الأولى من عام

2000 إلى عام 2008، كان هناك ارتفاع مستمر في الناتج المحلي الإجمالي للفرد، مما يعكس تحسناً في الاقتصاد وتحسن الثروة الشخصية.

ومع ذلك، أدت الأزمة المالية العالمية في عام 2008 إلى تباطؤ مؤقت في النمو الاقتصادي من عام 2008 إلى عام 2009. وعلى الرغم من هذه الانتكاسة، تمكنت الاقتصادات من التعافي تدريجيا. تظهر أرقام نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بعض التقلبات على مر السنين، وذلك بسبب العوامل الاقتصادية والسياسية والاجتماعية المختلفة التي تؤثر على الاقتصاد الوطني..

ومن المثير للاهتمام أنه لا يبدو أن جائحة كوفيد-19 كان لها تأثير كبير على الناتج المحلي الإجمالي للفرد، والذي إما ظل ثابتًا أو شهد انخفاضًا طفيفًا في عامي 2020 و2021، مما يعكس فترة من الاستقرار النسبي في هذا المقياس.

7. خلاصـة:

تعتبر الزراعة ركيزةً أساسية في الاقتصاد بالجزائر، حيث شهد تطورًا نوعيًا وكميًا ملحوظًا خلال السنوات الأخيرة. يرجع هذا التقدم إلى السعي نحو تحقيق التنوع في المشاريع الزراعية وتطبيق برامج تنموية شاملة بين عامي 2000 و2019. وقد ساهم ذلك في رفع نسبة القيمة المضافة الزراعية في الناتج المحلي الإجمالي من خلال زيادة الإنتاج الزراعي المحلي وتطوير التقنيات المستخدمة في هذا المجال، مما أحدث تحسناً في الإنتاجية وجودة المنتجات الزراعية. بالإضافة إلى زيادة حجم الصادرات مقارنةً بالواردات، وهذا ما يُؤكد على تقدم ملحوظ في ميزان التجارة الزراعية ويُعزّز من القدرات التصديرية للدولة.

رغم هذا التحسن، تواجه الجزائر مجموعة من التحديات، عليها التغلب عليها لتحقيق الاكتفاء الذاتي في مجال إنتاج الحبوب، والذي يعد عنصراً غذائياً رئيسياً لسكان البلاد. لا تزال الجزائر تعتمد بشكل كبير على الواردات في تغطية حوالي 70% من احتياجاتها من الحبوب، مما يجعلها عُرضةً لتذبذب الأسعار العالمية ويُشكل ذلك ثغرة في الأمن الاقتصادي الوطني. يتطلب الأمر تكثيف الجهود نحو تعزيز قدرات الزراعة المستدامة وتحسين البنى التحتية الزراعية، مع التركيز على توسيع القاعدة الإنتاجية الذاتية للمحاصيل الغذائية وضمان توافرها من المصادر المحلية.

يتضح أن هناك عددًا من **المقترحات** التي يمكن أن تكون ذات أهمية بالغة في هذا البحث، وهو ما ينطبق بشكل خاص على دول الوطن العربي، ومنها حالة الجزائر:

– تطوير وتنفيذ خطط زراعية تركز على الأمن الغذائي وتخفيف الاعتماد على الواردات، وخاصة فيما يتعلق بالحبوب التي تُعد من المواد الأساسية.

– تطوير البحث العلمي الزراعي وتطبيق التقنيات الحديثة من أجل تحسين الإنتاجية وكفاءة استخدام الموارد المائية والأرضية؛

– تعزيز مساهمة القطاع الخاص في الزراعة من خلال توفير حوافز استثمارية، ودعم التعاون بين الجهات المحلية والدولية؛

– تحسين البنية التحتية الزراعية، بما في ذلك شبكات الري والطرق، ومرافق تخزين المحاصيل وتسويقها.

– تشجيع التنوع البيولوجي واستخدام أساليب الزراعة المستدامة للحفاظ على البيئة وتعزيز الاستدامة الزراعية.

– التوسع في برامج التدريب والتثقيف الزراعي للمزارعين لرفع كفاءتهم وقدرتهم على استخدام الطرق الحديثة في الزراعة.

–إنشاء نظام للتأمين الزراعي يحمي المزارعين من المخاطر ويشجعهم على تبني ممارسات وتقنيات زراعية متطورة.

– توجيه الاستثمارات نحو تطوير منتجات زراعية ذات قيمة مضافة عالية وتنمية قطاع التصنيع الغذائي لزيادة القيمة المضافة في السوق المحلي والأسواق العالمية.

8. قائمة المراجع

*** المراجع باللغة العربية**

1) الناصر ,ب .(2016) .سياسة التجديد الفلاحي والريفي وانعكاسها على القطاع الفلاحي .*مجلة العلوم الانسانية جامعة محمد خيضر بسكرة العدد* .2 , *43*

2) تمار ,ت .,غز الدين ,ع .ا .(2019) .التمويل العمومي للقطاع الفلاحي والتنمية الريفية في الجزائردراسة تحليلية للفترة .2015–2000*مجدل ابحاث ودراسة التنمية المجلد 6العدد. 1*

3) حوحو ,س .,حوحو ,ح .(2011) .الية تمويل وتسيير الصندوق الوطني للضبط والتنمية الفلاحية .*مجلة العلوم الانسانية العدد 23 جامعة محمد خيضر بسكرة* .3 ,

4) دهينة ,م .(2016) .دكتورة استراتيجيات تمويل القطاع لفلاحي بالجزائر في ظل الانضمام لمنظمة التجارة العالمية للتجارة . *مجدولين دهينة* .

5) سالم ,ف .ب .(2021) .واقع القطاع الفلاحي ودوره في تحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر .*الملتقى العلمي الوطني حول القطاع الفلاحي في الجزائر ,الواقع والافاق ،جامعة البويرة* .48–47

6) سعاد ,م .(2020) .اليات ترقية القطاع الفلاحي لتحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر ،دراسة تحليلية .*اطروحة دكتورة في العلوم الاقتصادية ،تخصص دراسات اقتصادية ومالية* .48 ,

7) شعابنة ,ا .(2017) .مدى فعالية الدعم في إطار سياسة التجديد الفلاحي .*دفاتر السياسة والقانون* .02 ,

8) صويلح ,ا .ب .(2018) .المخطط الوطني للتنمية الفلاحية اداة استراتيجية للنهوض بالقطاع الفلاحي في الجزائر .*حوليات جامعة قالمة للعلوم الاجتماعية والإنسانية، العدد 23،الجزء الاول،* .

9) طير ,م ,.بوزيد ,ا .(2023) .اثر برامج الدعم التنموية على القطاع الزراعي والامن الغذائي في الجزائر .*مجلة الاقتصاد والتنمية المستدامة* .4 ,

10) غربي ,م .(2012) .القطاع الزراعي الجزائري واشكاية الدعم والاستثمار في ظل الانضمام الى النظمة العالمية للتجارة . الجزائر .*جامعة الجزائر* .152 ,

- **المراجع باللغة الأجنبية:**

11) Admin, A. (2022, 03 04). *What is agricultural finance?* Consulté le 12 11, 2023, sur agribusinessedu: https://agribusinessedu.com/what-is-agricultural-finance/

12) Areidy Beltran-Peña1, L. R. (2020). Global food self-sufficiency in the 21st century under sustainable intensification of agriculture. *Environmental Research Letters* , 005.

13) badrbanque.dz. (s.d.). *BADRnet*. Consulté le 08 01, 2023, sur https://badrbanque.dz/ar/%D9%82%D9%80%D9%80%D8%B1%D8%B6-%D8%A7%D9%84%D9%80%D9%80%D8%B1%D9%81%D9%80%D9%80%D9%8A%D9%80%D9%80%D9%82%D9%84%D9%84%D9%80%D9%81%D9%80%D9%84%D8%A7%D8%A/

14) FAO. (2015). *The State of Agricultural Commodity Markets IN DEPTH.* Consulté le 12 12, 2023, sur FAO: https://www.fao.org/3/i5222e/i5222e.pdf

15) Ferrah, R. (2021, 05 28). *Report Name: The Algerian Agricultural Roadmap 2020-2024.* Consulté le 12 28, 2023, sur usda:https://apps.fas.usda.gov/newgainapi/api/Report/DownloadReportByFileName?fileName=The+Algerian+Agricultural+Roadmap+2020-2024_Algiers_Algeria_05-26-2021.pdf

16) Gibson, M. (2012). Food Security—A Commentary: What Is It and Why Is It So Complicated? *Foods 2012* .

17) madr.gov.dz. (s.d.). *القروض الفلاحية*. Consulté le 08 01, 2023, sur وزارة الفلاحة والتنمية الريفية: https://madr.gov.dz/%D8%A7%D9%84%D9%81%D9%84%D8%A7%D8%AD%D8%A9/%D8%A7%D9%84%D8%A8%D8%B1%D9%85%D8%AC%D8%A9%D9%88

%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%B3%D8%AA%D8%AB%D9%85%D8%A7%D8%B1%D8%A7%D8%AA%D9%88%D8%A7%D9%84%D8%AF%D8%B1%D8%A7%D8%B3%D8%A7%D8%AA%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9

18) Murtoff, J. (2024, 01 23). *food insecurity.* Consulté le 02 01, 2024, sur britannica: https://www.britannica.com/topic/food-insecurity

19) Oirere, S. (2021, 12 29). *Algeria seeks self-sufficiency in grain.* Consulté le 12 26, 2023, sur world-grain: https://www.world-grain.com/articles/16284-algeria-seeks-self-sufficiency-in-grain

20) Sassi, M. (2017). *Indicators for Monitoring Food Security.* Italy.

21) Simon, G.-A. (2012). *Food Security:.* Consulté le 12 01, 2023, sur fao: https://www.fao.org/fileadmin/templates/ERP/uni/F4D.pdf

22) worldbank. (2022). *What is Food Security?* Consulté le 12 01, 2023, sur worldbank: https://www.worldbank.org/en/topic/agriculture/brief/food-security-update/what-is-food-security

23) worldbank. (2024). *Food Security Update | World Bank Response to Rising Food Insecurity.* Consulté le 02 20, 2024, sur worldbank.: https://www.worldbank.org/en/topic/agriculture/brief/food-security-update